تأكيدات بوضعها تصاميم المطارات كافّة

شركة "إيه دي بي آي" الفرنسية تدشن أول مكتب لها في البلاد

مطار بغداد الدولي (ارشيف)

بغداد / متابعة الاقتصادي

دشنت شركة "إيه دي بي آي" الفرنسية المتخصصة في بناء المطارات اول مكتب لها في العراق ، وذلك في اطار سعيها لتنفيذ مشاريع تشمل بناء مطارات في جنوب وشمال البلاد.

وحضر احتفالية افتتاح المكتب الذي يقع في مطار بغداد الدولي غرب بغداد وزير النقل هادي العامري والسفير الفرنسي في بغداد دوني غوير وممثلون عن الشركة.

وقال نائب مدير الشركة بيير بورجان ان "افتتاح مقرنا يمثل رسالة الى الشركات الفرنسية الاخرى بانها يمكن ان تعمل في العراق".

واضاف " ان وجودنا سيسهم في تعزيز العلاقات بين فرنسا والعراق ويمثل رسالة بان فرنسا مع العراق في اعادة الإعمار".

والشركة التي تملك خبرة ستين عاما في عدة مجالات وقامت ببناء ٥٠٠ مطار حول العالم، ستعمل حاليا في المجال الاستشاري مع وزارة النقل العراقية وسلطة الطيران المدني العراقية.

من جهته، قال وزير النقل في كلمته ان افتتاح المكتب "سيدفع باتجاه تطوير العلاقات بيننا وبين الشركة للاستفادة منها في تطوير جميع المطارات وبناء مطارات جديدة".

وتابع "كما سيشجع الشركات الفرنسية الاخرى على افتتاح مقرات لها في العراق".

ودعا العامري الشركة الى الاسراع في اكمال تصاميم مطار الفرات الاوسط "الذي يمثل اول مهمة" لهذه الشركة.

بدوره، اكد بورجان ان "الشركة ستنتهي من اعداد تصاميم المطار في تموز المقبل، وستقدم تفاصيل كاملة للمشروع"، معربا عن امله ان يبدأ تنفيذ المشروع "نهاية عام ٢٠١٢".

واشار في الوقت ذاته الى قيام الشركة بوضع تصاميم لبناء مطار دهوك والتنافس على وضع تصاميم مبنى مجلس النواب الجديد.

واعتبر السفير الفرنسي في بغداد دوني غوير ان "افتتاح المكتب يمثل اشارة على ان العلاقات بين فرنسا والعراق ملموسة، وايضا على تعزيز الحوار المستمر مع السلطات العراقية".

واشار الى انه "يوجه دائما نداءات الى الشركات الفرنسية لحثها على زيادة وجودها في العراق".

وتتولى عدة شركات فرنسية تنفيذ مشاريع استثمارية بينها في العراق.

وقال وزير النقل هادي العامري بحسب السومرية نيوز : إن افتتاح مكتب الشركة الفرنسية للتطوير الدولي تعد نقطة تحول في بناء علاقات إستراتيجية بين الوزارة والشركة من اجل تطوير المطارات العراقية"، مبينا أن" العراق يتطلع لإقامة علاقات متميزة مع كافة الشركات الفرنسية".

وأضاف العامري أن "العراق يحتاج لشركات استشارية وتصميمية وتنفيذية كبيرة قادرة على النهوض بواقع البنى التحتية في العراق"، معربا عن أمله في أن "تضع الشركة الفرنسية المتخصصة جميع تصاميم المطارات العراقية التي بدأت الكثير من المحافظات تطالب وزارة النقل بافتتاح مطارات في محافظاتها".

وأشار العامري أن "هناك مشاريع كثيرة ستقوم بها الشركة الفرنسية لوضع التصاميم لها ابتداء من تصاميم مطار الفرات الأوسط التي انتهت منها، ووضع خطط رئيسية ومدروسة لتطوير مطار بغداد والبصرة والموصل، فضلا عن تطوير منظومة الإنذار المبكر في مطار بغداد والإشراف على مطار دهوك".

من جانبه قال النائب لشركة اي دي بي آي الفرنسية للتطوير الدولي بيير بورجان في حديث لـ "السومرية نيوز" إن "الشركة لديها اتفاقية استشارية لسلطة الطيران الدولي لتقديم الدراسات بتطوير المطارات العراقية، إضافة إلى عقد لوضع التصاميم الخاصة بمشروع مطار الفرات الأوسط في محافظة كربلاء".

واضح بورجان أن "وزارة النقل وافقت على التصاميم الأولية لمشروع مطار الفرات الأوسط في محافظة كربلاء"، مشيرا الى أن "الشركة ستنتهي من التصاميم ما قبل النهائية للمشروع في شهر نيسان القادم ومن ثم الانتهاء من التصاميم النهائية في نهاية العام الحالي ٢٠١٢ ، ليتم تنفيذه بعد ذلك".

وكان وزير النقل السابق عامر عبد الجبار وضع قبل سنوات، حجر الأساس لمشروع مطار كربلاء إلى الجنوب من المدينة وعلى مسافة تبعد بنحو ٢٠ كم باتجاه محافظة النجف، وبرغم أن إحدى الشركات الفرنسية قدمت التصميمات الخاصة بالمطار بقيمة إجمالية بلغت نحو ٤٠ مليون دولار، غير أن العمل بالمطار لم يباشر به على الإطلاق.

يذكر أن العراق يمتلك ستة مطارات مدنية منها مطار بغداد الدولي الذي أنشئ في عام ١٩٨٢ من قبل إحدى الشركات الفرنسية، ويعتبر من أكبر المطارات العراقية، وهناك مطارات أخرى في الموصل والبصرة والنجف وأربيل والسليمانية.

أوساط سياسية واقتصادية تطالب بوضع حلول ناجعة للحقول النفطية المشتركة مع إيران

بغداد / متابعة المدى

دعت اوساط سياسية واقتصادية وفنية مختصة بالشؤون النفطية الحكومة الى ضرورة التوصل الى حلول ناجعة لمشكلة الحقول النفطية المشتركة مع ايران عبر الوسائل الدبلوماسية مؤكدين على ضرورة تفعيل اللجان الثنائية المشكلة من قبل الجانبين للوصول الى اتفاقيات نهائية .

ويمثل ملف الحقول النفطية المشتركة بين العراق وايران إحدى صور التعقيد في العلاقة بين الطرفين التي لم تأخذ جانبا وديا منذ مطلع القرن العشرين. لكن استمرار الأزمات في هذا الملف حتى إلى ما بعد سقوط نظام صدام يشير بحسب مراقبين إلى مسألة عدم توازن في العلاقة بين البلدين خاصة مع وصول أصدقاء لطهران الى السلطة في العراق منذ العام ٢٠٠٣.

وتقول النائبة عن القائمة العراقية عالية نصيف جاسم في حديث لـ"السومرية نيوز" ان "ثقافة الابار المشتركة تعد ثقافة جديدة لم يسمع بها ابناء الشعب العراقي من قبل سواء مع ايران او الكويت او السعودية".

وتوضح نصيف بالقول "تسمية الحقول المشتركة ظهرت بعد سقوط نظام صدام حسين نتيجة التمدد الخارجي داخل العراق واستحواذه على بعض المناطق الحدودية ومن ضمنها حقول النفط"، وتبين ان "دعوة ايران للحوار بشأن الحقول المشتركة مع العراق وترسيم الحدود هي محاولة لإعطاء الشرعية لهذا الاستحواذ".

وتعترف إيران عبر تصريحات يطلقها مسؤولوها النفطيون أن إنتاجها من الحقول النفطية المشتركة مع العراق يبلغ حاليا اكثر من ١٣٠ الف برميل يوميا، وتؤكد أن ٦٨ ألفا منها يتم إنتاجه في حقول لم يتمكن العراق من تطويرها حتى الآن، وتلفت إلى أنها تستعد لتنفيذ المزيد من أعمال الحفر في تلك الآبار خلال الفترة القليلة المقبلة، لكنها تؤكد وتطمئن بأنها لا تريد سبق العراق من خلال استثماراتها.

وبالنسبة للجنة الطاقة البرلمانية فإن عدم حسم موضوع الحقول المشتركة واستثمارها من قبل دول الجوار يتعلق أيضا بأسباب تقنية تتمثل بغياب الإستراتيجية والتخطيط لدى الحكومة العراقية والتعتيم على المعلومات من قبل وزارة النفط. ويقول عضو لجنة الطاقة الغاز عدي عواد إن "الحكومة لا تمتلك حتى الآن إستراتيجية واضحة بشأن استثمار وحسم موضوع الحقول المشتركة مع دول الجوار"، ويوضح أن "غياب الإستراتيجية وانعدام التخطيط يشجع البلدان التي لدينا حقول مشتركة معها على استثمارها، فهي لا يمكن أن تنتظر".

ويلفت عواد في حديث لـ"السومرية نيوز" إلى أن غياب الإستراتيجية لا يتعلق فقط بمصير الحقول المشتركة مع ايران إنما له علاقة "ايضا مع الكويت والبلدان المجاورة الأخرى"، ويبين أن المشاكل مع ايران "ليست كبيرة لوجود لجان مشتركة"، مؤكدا أن "المشكلة أكبر مع الكويت التي استثمرت هذه الحقول وبدأت بالحفر المائل".

ويعترف عواد أن لجنة الطاقة البرلمانية "تعاني من صعوبة الحصول على المعلومات من وزارة النفط، بشأن قضايا الحقول المشتركة"، ويصفها بـ"الوزارة المغلقة"، داعيا الحكومة الى "إحصاء" هذه الحقول و"التفاوض" مع الدول المجاورة بشأنها.

ويؤيد التحالف الكردستاني ما ذهبت اليه لجنة الطاقة البرلمانية بشأن افتقار العراق لإستراتيجية واضحة لإدارة هذا الملف، ويؤكد ضرورة "ايجاد بروتوكولات" لتحديد حصة العراق من الحقول المشتركة.ويقول القيادي في التحالف محمود عثمان في حديث لـ"السومرية نيوز" إن "ايجاد مثل هذا البرتوكولات سواء مع ايران او الكويت سيساهم بحل مشكلة الحقول المشتركة بشكل دقيق ويحدد آلية اقتسام النفط وكيفية استثمارها"، لكنه يضيف أن "الحكومة مقصرة في هذا المجال"، محملا إياها "مسؤولية التأخير" في حل هذه القضية المثارة منذ سنوات.

من جانبها تؤكد وزارة النفط أنها لن تتساهل مع أي تجاوز على العراق، وتشدد على ضرورة حل مسألة الحقول المشتركة "وفقاً للأعراف الدولية"، معتبرة أن حفر واستثمار تلك الحقول من طرف واحد له أضرار كبيرة.

ويقول الناطق باسم الوزارة عاصم جهاد إن "اللجان العراقية الإيرانية المشتركة تجري اجتماعات دورية وتوصلت إلى نتائج متقدمة بخصوص الاستثمار الأمثل للحقول"، ويوضح أن "ذلك سيكون إما عن طريق اختيار شركة مشتركة أو طرف ثالث لاختيار شركة تقوم بعملية الاستثمار واستخراج النفط"، مشيراً إلى أن "الحصص النفطية من الحقول ستوزع بالتساوي وحسب امتدادات الحقل في أراضي كل دولة".

ويعتبر جهاد أن "لجوء أي بلد بصورة انفرادية لحفر آبار في أي حقل مشترك وبشكل تنافسي سيؤدي إلى حدوث نوع من الانخفاض بالضغط في الحقل وبالتالي سيتضرر البلدان"، لافتاً إلى أن"الحل الأمثل هو الاستثمار المشترك للحقول وبالشكل الذي يضمن عدم التجاوز".

ويؤكد جهاد أن "العراق لا يقبل بالتجاوز على ثرواته النفطية ولو ببرميل نفط واحد، كما أن الطرف الآخر لا يقبل التجاوز أيضا على ثرواته". وتقلل الحكومة العراقية من المخاوف المتعلقة باستثمار الحقول النفطية المشتركة من قبل دول الجوار وخاصة إيران، وتعتبر ان الموضوع برمته إثارة إعلامية، مؤكدة أن العراق لا يملك أي معلومات بشأن استثمار إيران لواحد من الحقول النفطية المشتركة.

ويقول المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "العراق لا يملك معلومات فنية مؤكدة تشير إلى أن إيران تستثمر واحدا من الحقول النفطية المشتركة".

وكانت شركة الهندسة والتنمية النفطية التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية أعلنت أنها وقعت، في (٧ شباط ٢٠١٢)، عقداً بنحو ربع مليار دولار مع شركة دانة للبترول المحلية لتطوير حقل شنغلي النفطي المشترك مع العراق، وذكرت وكالات رسمية إيرانية أن إيران تنتج نحو ٦٨ ألف برميل من النفط الخام في اليوم في أربعة حقول مشتركة مع العراق، هي دهلران ونفط شهر وبيدر غرب وأبان، ونقلت تلك الوكالات عن المدير التنفيذي لشركة النفط للمناطق المركزية الايرانية مهدي فكور قوله إن عمليات الحفر جارية حالياً في ثمانية مواقع ضمن عدد من الحقول المشتركة بين إيران والعراق، وإن النتائج مرضية.

ويعلق الدباغ على الاستثمارات الإيرانية قائلا "هذا الموضوع يتداوله الإعلام فقط"، ويؤكد أن "العراق يتبادل المعلومات بشأن هذه الحقول باستمرار مع الجانبين الإيراني والكويتي"، مشددا على انه "لا يمكن لأي دولة الاستثمار بتلك الحقول بشكل منفرد، كون هذا الأمر يعد شرعة دولية". وبحسب دراسة أجرتها شركة النفط الوطنية الإيرانية في اواخر تموز من العام ٢٠١١ فإن احتياطي الحقول النفطية المشتركة مع العراق يبلغ نحو ٩٥ مليار برميل، وسبق لوزير النفط الإيراني رستم قاسمي أن طالب في تموز ٢٠١١ حكومته بوضع خطط لتطوير الحقول النفطية على الحدود مع العراق، وبين أن البنى التحتية لتلك الحقول تحتاج إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار لتحقيق خطة إيران الاقتصادية للسنوات العشرين المقبلة، كما شدد على ضرورة رفع إنتاج بلاده النفطي في الحقول المشتركة مع العراق إلى ٥,٢ مليون برميل يومياً مع نهاية خطة التطوير الخامسة عام ٢٠١٥.

ويدعو المتحدث باسم الحكومة إلى استثمار الحقول المشتركة "عبر توقيع اتفاقية" بين الدول المشتركة بالحقول النفطية تسمى بـ"اتفاقية التوحيد"، لافتا إلى أن "وزارة النفط لديها خطة بهذا المجال لكن تنفيذها مرتبط بالاطراف الأخرى".

ويوضح الدباغ ان "الحكومة تنتظر موافقة الأطراف تلك على الجلوس والاتفاق للاستثمار المشترك في تلك الحقول"، مبينا أن "العراق طالب في وقت سابق بضرورة حل مسألة استثمار تلك الحقول بصورة مشتركة، لأنه حريص على حفظ مصالحه ومصالح شعبه".

لكن توجه الحكومة العراقية للتقليل من المخاوف بشأن ضخ إيران لنفط العراق من الحقول المشتركة واعتبار الموضوع مجرد إثارة إعلامية، لا يمكن بحسب مراقبين إلا ان يوضع في خانة سياسة "التسامح" التي تمارسها الحكومة العراقية تجاه "التدخلات والتجاوزات الايرانية" في العراق وعلى جميع الأصعدة.

ويقول الكاتب والمحلل السياسي ضياء الشكرجي ان "الحكومة العراقية منذ سنوات متسامحة مع التدخلات والتجاوزات الايرانية على جميع الأصعدة ان كان فيما يتعلق بحقول النفط او المياه وغيرها من الملفات".

ويضيف الشكرجي في حديث لـ"السومرية نيوز" "لدى ايران ممارسات كثيرة مضرة على عملية التحول الديمقراطي وعلى الاقتصاد والأمن العراقي وهذا واضح جدا"، ويتابع منتقدا "فقدنا الثقة بتصريحات الحكومة العراقية لأن بعضها ينطلق من دوافع غير وطنية ذات صبغة طائفية او حزبية على حساب مصلحة الوطن".

ويتابع الشكرجي "إننا نشكك بتصريحات الحكومة بشأن قضية إيران وغيرها خصوصا ان مصلحة الشيعة او إيران او الحزب تكاد تطغى على مصلحة العراق".

ويلفت الشكرجي إلى ان موقف الحكومة العراقية "ينطبق على مؤيديها من الاحزاب الشيعية وعلى معارضيها من القوى السنية فالاولى تتسامح مع ايران والاخرى تتسامح مع السعودية"، ويؤكد ان "هذه الجهات غير مؤهلة لبناء الدولة"، معتبرا ان تصرفات تلك الجهات تدل على "تخلف سياسي".

ويدعو خبراء ومختصون في الشأن النفطي الى التحرك السريع لحل قضية الحقول المشتركة ويعتبرون أن موقف الحكومة منها لا يزال دون مستوى الطموح.

ويقول وزير النفط السابق ابراهيم بحر العلوم وهو خبير في المجال ان "العراق هو البلد الوحيد الذي لم يعالج لحد الآن مشاكل الحقول النفطية المشتركة بشكل جدي يتناسب مع الاعراف الدولية في الصناعة النفطية".

ويضيف بحر العلوم في حديث لـ"السومرية نيوز" أن "معظم الدول التي تمتلك حقولا نفطية مشتركة، تسعى اليوم ومن خلال الاستعانة بطرف ثالث لادارة هذه الحقول بما يحقق مصالحها"، ويضيف انه بخلاف ذلك فإن المشكلة "ستستمر"، موضحا ان "وزارة النفط شكلت منذ زمن لجانا فنية لمعالجة هذه الملفات العالقة، لكن لحد الان لم يظهر شيء مهم بهذا الصدد".

ويؤكد بحر العلوم أن "التوصل الى اتفاقيات مشتركة أصبح ليس بالأمر العسير"، ويؤكد أن كل ما تحتاجه تلك الاتفاقيات "هو الاهتمام من الطرفين".

ويدعو بحر العلوم الحكومة العراقية الى ان "تضع قضية الحقول المشتركة ضمن اولوياتها بدلا من لوم دول الجوار على استثمارها بشكل منفرد"، مشددا على أنه "ليس هناك مبرر لعدم تطوير الحقول المشتركة من الجانب العراقي".

وكشفت عمليات التنقيب التي قامت بها شركة النفط الوطنية الإيرانية أن العراق يمتلكان ١٢ حقلاً مشتركاً تحوي احتياطيا يصل إلى أكثر من ٩٥ مليار برميل وهو أكبر احتياطي للمواد الهيدروكربونية في موقع واحد بالشرق الأوسط ، وتؤكد الشركة أنها تقوم حاليا باستخراج نحو ١٣٠ ألف برميل يومياً من النفط من هذه الحقول، ٦٨ الف برميل منها تستخرج من حقول لم يطورها العراق حتى الآن. ويؤكد خبراء نفطيون أن مساحات بسيطة نسبياً من تلك الحقول تقع خارج الأراضي العراقية، لكن العراق أضعف من جيرانه تكنولوجيا وماليا في استغلال المكامن النفطية المشتركة، خاصة أنه لم يتوصل حتى الآن إلى عقد اتفاقيات مشتركة مع إيران والكويت بشأن استغلال تلك المكامن، لأسباب منها عدم حسم مشاكل ترسيم الحدود معهما.

خزانات نفطية (ارشيف)